

نشأة وتطور تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا وعلاقته بأسس التربية العامة خلال الفترة (1951-2025م)

د. رافع بو بكر محمد حمد*

قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة بنغازي، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): rafa.igam@uob.edu.ly

The Development of Special Needs Education in Libya and Its Relationship with the Principles of General Education (1951–2025)

Dr. Rafa Bobaker Mohamed *

Department of Psychology, Faculty of Education, University of Benghazi, Libya

Received: 19-07-2025; Accepted: 07-09-2025; Published: 16-09-2025

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تطوير التعليم لدى ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الأساليب والوسائل التكنولوجية ودورها في تطوير تعليم هذه الفئات الخاصة، والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه التربية الخاصة، والذي يتمثل في الوصول بالطفل ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مستوى من النضج والاستقلال والاعتماد على النفس إلى أن يكون في النهاية عنصراً فاعلاً ومساهمياً في تنمية وتطوير المجتمع الذي ينتمي إليه، وليس عالية على هذا المجتمع، هذا وقد انطلقت الدراسة من أهمية الفهم للبعد التاريخي والاجتماعي الذي شكّل ملامح هذا التعليم في ليبيا، إضافة إلى التحديات التي واجهت دمج هذه الفئة في المنظومة التربوية.

كما أظهرت الدراسة أن البدايات (1951-1969) اتسمت بغياب سياسة واضحة، اعتمدت الجهود الأولى على مبادرات خيرية ومؤسسات دينية، قبل أن تبدأ الدولة في الستينيات في إنشاء المدارس والمراكز المتخصصة لهم، أما في السبعينيات والثمانينيات فقد شهدت توسعاً ملحوظاً بدعم من الدولة مع تأسيس مراكز وبرامج تدريبية للمعلمين، إلا أنها عانت من ضعف التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على المناهج التقليدية، أما في الفترة من 2011-2025م أثرت الظروف السياسية والاقتصادية في استقرار هذه المؤسسات مما انعكس على الخدمات وجودتها.

إن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا تطور تدريجياً لكنه ظل رهن التحديات الإدارية والفنية والاجتماعية، أبرزها ضعف البنية التحتية التعليمية وقلة الكوادر المؤهلة والنظرة المجتمعية تجاه الإعاقة، كما أكدت هذه الدراسة على أن العلاقة بين تعليم هذه الفئة وأسس التربية علاقة مترابطة مع بعضها البعض.

الكلمات المفتاحية: ذوي الإعاقة، التربية العامة، التربية الخاصة، الدمج التعليمي.

Abstract

This research aims to develop education for people with special needs through technological methods and tools, and their role in developing the education of these special groups. The goal sought by special education is to enable children with special needs to reach a level of maturity, independence, and self-reliance, ultimately enabling them to become active contributors to the development of their community, rather than a burden on it. The study was based on the importance of understanding the historical and social dimensions that shaped the features of this education in Libya, as well as the challenges faced in integrating this group into the educational system. The study also showed that the beginnings (1951-1969) were characterized by the absence of a clear policy. Initial efforts relied on charitable initiatives and religious institutions, before the state began establishing specialized schools and centers for them in the 1960s. The 1970s and 1980s witnessed significant expansion with state support, with the establishment of teacher training centers and programs. However, these institutions suffered from weak strategic planning and reliance on traditional curricula. Between 2011 and 2025, political and economic conditions affected the stability of these institutions, which impacted their quality and services.

Education for people with special needs in Libya has gradually developed but has remained subject to administrative, technical, and social challenges, most notably the weak educational infrastructure, the lack of qualified personnel, and societal perceptions of disability. This study also emphasized that the relationship between the education of this group and the foundations of education is interconnected.

Keywords: People with disabilities, general education, special education, educational integration.

المقدمة

لقد أصبح الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة أحد المعايير الهامة لتقدم الأمم، وبصفة خاصة في ظل ما تمر به المجتمعات المعاصرة من متغيرات متلاحقة وما تتسم به الحياة من تغيير في المفاهيم الحياتية وما يلحق بالتعليم من انعكاسات مباشرة، الأمر الذي أفضى إلى ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام لذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير أنظمتها التعليمية لمواكبة هذه المتغيرات، فمبدأ التربية للجميع يعد حقاً لكل البشر للحصول على فرص تعليمية متكافئة بغض النظر عن أية معوقات تحول دون تعلمهم.

حيث شهدت ليبيا منذ استقلالها 1951م مساراً في دورها في بناء نظامها التعليمي، فكانت في بدايته موجهاً نحو التعليم العام لمحو الأمية وإعداد الكوادر الوطنية، إلا أنه ومع مرور الوقت بدأت تظهر الحاجة إلى الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة في الفترات الأخيرة، سواء لأسباب إنسانية أو اجتماعية أو تنموية، باعتبار العلم حقاً أساسياً لكل مواطن. فهذا البحث يهدف إلى تتبع التطور التاريخي لتعليم ذوي الإعاقة في ليبيا خلال الفترة من 1951م إلى 2025م وتحليل علاقته بأسس التربية العامة وتحديد مدى انتقال السياسات من النموذج الطبي إلى نموذج الدمج والشمول التعليمي، وذلك من خلال تكييف المناهج وطرق التدريس الخاصة بهم بما يتواءم واحتياجاتهم من جانب وبما يهيئ الفرص لدمجهم مع الطلبة العاديين في المدارس والجامعات ومن جانب، وإحساسهم بأنهم متساوون في الحقوق.

إشكالية البحث

على الرغم من وجود تشريعات في مجال رعاية وتعليم ذوي الإعاقة في ليبيا، إلا أن التطبيق العملي لهذه التشريعات ظل متفاوتاً جغرافياً ومؤسسياً. ولذلك، يمكن طرح تساؤلات ومحاولات وضع إجابات علمية والوقوف على أسباب تفاقم ظاهرة الإعاقة في ليبيا منذ عام 1951م - 2025م وهي:

1. كيف تطور تعليم ذوي الإعاقة في ليبيا من سنة 1951 - 2025؟ وما علاقته بأسس التربية العامة؟

2. ما هي المراحل التاريخية التي مر بها تعليم ذوي الإعاقة في ليبيا من عام 1951م؟

3. ما هي العوامل التربوية والفلسفية والاجتماعية المؤثرة في هذا التعليم؟

4. ما هي أبرز الصعوبات لمواجهة العملية التعليمية لذوي الإعاقة؟

وعلى الرغم من تعدد الاهتمامات في مجال جودة تعليم هذه الفئة وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه الفئة ما زالت لم تحصل على كامل حقها في التعليم والتأهيل والرعاية، حيث يواجه البحث مشكلة وهي غياب الدراسات التاريخية الشاملة حول هذا الموضوع. من هنا جاء هذا البحث لسد هذه الفجوة البحثية.

الأهداف

يهدف هذا البحث إلى تتبع التطور التاريخي لتعليم ذوي الإعاقة في ليبيا خلال الفترة (1951- 2025) وتحليل علاقته بأسس التربية العامة، ومدى توافق التشريعات والسياسات مع مبادئ التربية العامة، بالإضافة إلى تقديم تصور مستقبلي لتطوير تعليم ذوي الإعاقة في ليبيا وأهم المشاكل التي تواجه هذه الفئات داخل المجتمع.

الأهمية

1. تسعى الدراسة لسد فجوة بحثية في الدراسات التاريخية التربوية بليبيا لتعليم ذوي الإعاقة من عام 1951 - 2025م.

2. يساعد البحث في تحقيق وتحسين وتطوير مستوى الجودة في التعليم لذوي الإعاقة.

3. دعم التخطيط والسياسات التعليمية الخاصة بفئة ذوي الإعاقة.

4. تقييم فائدة أكاديمية ومرجع للباحثين.

5. أثر اجتماعي في تحسين ودمج ذوي الإعاقة في ليبيا.

المنهج المتبع

يتبع الباحث المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع نشأة وتطور تعليم ذوي الإعاقة في ليبيا من 1951 - 2025، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط العلاقة بين تعليم ذوي الإعاقة وأسس التربية العامة.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: 1951 - 2025 م.

الحدود المكانية: جميع مناطق ليبيا

الدراسات السابقة

اهتمت الكثير من الدراسات بدراسة ظاهرة الإعاقة، إلا أن الدراسات التاريخية وعلاقتها مع التربية العامة لتعليم ذوي الإعاقة فهي قليلة. وسأكتفي بسرد بعض الدراسات والتصورات العربية عن الإعاقة والمعاقين منها على سبيل المثال:

1. دراسة قام بها عبد النبي (2021) هدف هذه الدراسة إلى مواجهة مشكلة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام المدمج بها ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة نجران من وجهة نظر المعلمات والمدرسات. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل اللوائح والقوانين المنظمة للدمج، وإعادة النظر في المناهج بما يتلاءم خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإقامة محاضرات وورش عمل من وقت لآخر لتنمية الكفاءات اللازمة لمتطلبات الدمج.
 2. فحين أجرى حمدان والبلوى سنة 2020 دراسة تهدف إلى تطوير نموذج مقترح لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة لطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وفق رؤية المملكة السعودية 2030م، وقياسه على جامعة تبوك.
 3. أما دراسة العنزي لسنة 2019م فتهدف إلى التعرف على الوضع الحالي والوضع المستقبلي لتطبيق استراتيجية الدمج لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت.
 4. كما هدفت دراسة غانم لسنة 2015م إلى معرفة واقع الخدمات التربوية المقدمة لطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة للتعليم العالي في مدينة جنين.
 5. في حين هدفت دراسة الفيشاوي والسامرائي 2011م إلى التعرف على واقع تطبيق الجامعات الخاصة للجودة من خلال دراسة حالة الجامعة الخليجية في البحرين.
- فهذه الدراسات وغيرها كان لها الأثر الكبير في تطوير أداة الدراسة والتعرف على جودة التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفاتهم

أولاً: مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة لغوياً

ذوي بمعنى أصحاب، ومفردتها: ذو الذي بمعنى صاحب) الجوهري، الصحاح، تاج اللغة، 1978، ج6، ص2551)، أي أصحاب الاحتياجات. والاحتياجات جمع احتياج كما جاء في معظم مقاييس اللغة: وهو ما يفتقر إليه الإنسان ويطلبه) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة العربية، ج1، ص577. (فحين جاء في قاموس اللغة العربية المعاصر: أَحْوَجُ يُحْوَجُ، إِحْوَاجًا، فهو محوج والمفعول محوج للمتعدّي. أَحْوَجُ الشَّخْصُ: افتقر وصار ذا حاجة "أحوج بعد يسر". أَحْوَجُ الأمر فلاناً إلى كذا: جعله مفتقراً إليه) أحمد مختار، عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصر، 2008، ج1، ص577).

وجاء في المعجم الوسيط: الاحتياجات جمع حاجة، يقال حاج حَوْجاً أي افتقر، ويقال أحوج إليه: أي جعله محتاجاً إليه، وتحوج أي طلب الحاجة.

أما كلمة الخاصة: فهم خلاف العامة، والذي تخصه لنفسك. وخاصة الشيء أي ما يختص به دون غيره، ويقال اختص أي انفرد بالشيء) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، ص204-230).

يتبين أن ذوي الاحتياجات الخاصة فئة من الناس يفتقرون إلى بعض الأمور ويطلبونها أو تُطلب لهم ليحققوا ما يحتاجون إليه.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي لذوي الاحتياجات الخاصة

أما المعنى الاصطلاحي لذوي الاحتياجات الخاصة: هي تلك الفئة من أفراد المجتمع التي تعاني من خلل أو نقص، مما يتوجب بذل جهد خاص للوصول بهم إلى مرحلة تقبل حالاتهم كما هي ومساعدتهم في القيام باحتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة ووقايتهم من الأخطار التي قد تلحق بهم بقصد من الآخرين أو بغير قصد منهم، وهم الشريحة المستهدفة من البحث. باعتبار أن طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة يختلفون عن الطلبة العاديين من حيث أنهم لا يستفيدون من الطرق التقليدية المستخدمة في التعليم، لذا يلزم استخدام استراتيجيات وتدریس خاصة ومتنوعة (مجدي عزيز إبراهيم، مناهج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 63-64).

بناءً على ما سبق فذوو الاحتياجات الخاصة هم أفراد يعانون نتيجة عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة من قصور القدرة على تعلم واكتساب خبرات ومهارات وأداء أعمال، يقوم بها الفرد العادي السليم المماثل لهم في العمر، الأمر الذي يتطلب الرعاية الخاصة بهم بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم من التوافق النفسي وظروفهم الخاصة، حتى يمكن الوصول بهم إلى مستوى أفضل من التوافق النفسي والشخصي والاجتماعي (محمد سلامة غباري، رعاية الفئات الخاصة، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2003، ص 13).

تصنيفاتهم

إن تصنيف ذوي الاحتياجات الخاصة يعد خطوة مهمة في ميدان التربية الخاصة، حيث يساعد في تحديد طبيعة الإعاقة واحتياجات الفرد، ولهذا وضع برامج تعليمية وتأهيلية خاصة ومناسبة لكل فرد. ومعظم الدراسات التربوية الحديثة وضعت حصراً لهذه الفئات بتصنيفات متقاربة، فهناك تصنيفات تربوية وتصنيفات طبية وتصنيفات عالمية:

1- التصنيفات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة تتمثل في الآتي:

- الإعاقة العقلية والذهنية المتمثلة في فئات التخلف العقلي بدرجاته المختلفة.
- الإعاقة السمعية: المتمثلة في فقدان السمع الكلي (الصمم) أو الجزئي (ضعاف السمع).
- الإعاقة البصرية: تشمل المكفوفين وضعاف البصر.
- الإعاقة الحركية: الناتجة عن إصابات أو أمراض عصبية وعضلية.
- صعوبات التعلم: اضطراب في العمليات المعرفية.
- الاضطرابات الانفعالية والسلوكية - تشمل الاضطرابات النفسية والاجتماعية.
- اضطراب طيف التوحد.
- الإعاقات المتعددة: تشير إلى وجود إعاقتين أو أكثر (1) (جمال الخطيب، مقدمة في التربية الخاصة، دار الفكر، عمان 2003، ص 15-16).

2- التصنيف الطبي النفسي:

- إعاقات حسية (سمعية - بصرية).
- إعاقات عقلية (متضمنة طيف التوحد).
- إعاقات جسدية (حركية) (1) (سامي ملح، التربية الخاصة، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 61-67).

3- التصنيف العالمي (منظمة الصحة العالمية) (ICF)

تنقسم أنواع الإعاقة إلى (WHO. International Classification of Functioning, Disability and Health (ICF), Geneva, 2001, p. 15.) (2)

- إعاقة في بنية ووظائف الجسم.
- قيود في النشاط.
- محددات في المشاركة المجتمعية.

فمن خلال هذه التصنيفات يتضح أن التصنيف التربوي هو الأقرب إلى العملية التعليمية والتأهيلية لهذه الفئات الخاصة.

مفهوم التربية العامة

باعتبار أن التربية للجميع، والتعليم المتميز للجميع، وهو حق لكل فرد بغض النظر عن أية معوقات قد تحول دون تعلمهم، سواء كانت جسدية أو عقلية، مع إتاحة الفرص للطاقات الكامنة لدى البشر على الظهور والريادة. من هنا انقسمت التربية إلى تربية عامة وتربية خاصة.

التربية العامة: هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، بالإضافة إلى التجدد المستمر لهذا التراث وللأفراد الذين لا يحملونه، فهي عملية جوهرية وتجدد. إذًا، فالتربية العامة هي العملية المنظمة التي تهدف إلى تنمية الفرد من جميع الجوانب سواء العقلية أو الحسية أو الاجتماعية وإعداده للحياة في المجتمع (1) عبد الرحمن الدخلاوي، أصول التربية الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2000، ص25)

أما التربية الخاصة: فهي مجموعة من النشاطات والبرامج والخدمات التعليمية المتخصصة والتي تقدم للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تنمية قدراتهم ومساعدتهم في التكيف مع بيئتهم الاجتماعية (2) (جمال الخطيب مقدمة في التربية الخاصة، دار الفكر، عمان، 2003، ص19)، بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية تراعي الفروق الفردية وتلبي الاحتياجات الخاصة وإكساب هذه الفئة المهارات الأكاديمية كالقراءة والكتابة والحساب بما يتناسب مع قدراتهم، وتحقيق التكيف الاجتماعي لهم وإعدادهم المهني والوظيفي ما يمكنهم من المشاركة الفعالة داخل مجتمعاتهم وإحساسهم بأنهم جزء مهم من هذا المجتمع) جمال الخطيب، المرجع السابق، ص22-23).

المبحث الثاني - الأسس النفسية والاجتماعية للتربية

أولاً: الأسس النفسية

يُعرف علم النفس بأنه العلم الذي يدرس التفكير والسلوك السوي وغير السوي، الفردي والاجتماعي، دراسة منهجية.

أو هو العلم الذي يبحث في الإنسان وتأثره وتأثيره في المجتمع. وتتضمن العلاقة بين علم النفس والتربية في أن التربية في بعض جوانبها تُعتبر عملية تعديل وتشكيل السلوك البشري، كما أن علم النفس يهتم بكيفية التربية والتعليم، وكيفية النمو العقلي والاجتماعي والنفسي والخلقي، وكذلك كيفية معاملة المدرسة للتلاميذ، وكيفية التعرف على الفروق الفردية. وهناك ارتباط وثيق بين علم النفس والتربية؛ وذلك لأن علم النفس يدرس الظواهر النفسية المختلفة ويدرس سلوك الإنسان وتفكيره ونموه المختلف (1) (محمد جميل منصور، مدخل لعلم التربية، عمان 2015، ص 55-58).

حيث تبني التربية مناهجها وتستخدم طرقها بناءً على فهم الأسس النفسية التي تتعامل بها، فالتخطيط للعملية التربوية لا يتم إلا بمعرفة أطوار النمو العقلي للفرد ومعرفة ذكائه والطرق التي يتعلم بها. إذًا، فالأسس النفسية للتربية هي تلك الأسس التي استمدت من علم النفس والتي تفسر طبيعة المتعلم وسلوكه

وتساعد على توجيه العملية التربوية، ومن أبرز هذه الأسس: الفروق الفردية (2) واختلاف مراحل النمو، والتعليم والخبرة، والتكيف النفسي والاجتماعي (عبد الرحمن الدخلاوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها، دار الفكر، دمشق، 2000، ص72-75).

فالأسس النفسية للتربية من أهم الجوانب الاستراتيجية للعمل التربوي، وذلك للصلة الوثيقة بين التربية ومراحل النمو التي يمر بها الإنسان من ناحية، وظاهرة التعلم من ناحية أخرى.

ثانياً: الأسس الاجتماعية للتربية

فهي تتمثل في تلك المبادئ التي تستند عليها العملية التربوية على حسب طبيعة المجتمع واحتياجاته وقيمه وعاداته وتقاليده السائدة في المجتمع، وتنقلها إلى الأفراد مع مراعاة التجدد والتغيير. ومن هذا الجانب، تسعى التربية إلى إعداد الفرد ليقوم بأدواره الاجتماعية سواء في الأسرة أو العمل، كما أنها تهدف إلى نقل التراث الثقافي والاجتماعي، وبالتالي المساعدة في تكييف الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه والمساهمة في تقدمه (محمد جميل منصور، المرجع السابق، ص60-65).

ثالثاً: الأسس الفلسفية للتربية

هي نظرة تربوية منبثقة من نظريات وأفكار فلسفية في إطار حضاري معين. فهذه الفلسفة تساعد على فهم العملية التربوية وتعديلها، وتساعد على اقتراح خطوط جديدة للنمو التربوي، ومن أبرز أسسها: تحديد طبيعة الإنسان؛ فهي تضع تصوراً عن طبيعة الإنسان (عقل – جسد، روح)، ومن ثمَّ تحديد ما يجب أن تكون عليه التربية من توازن بين هذه الجوانب، ومن أسسها كذلك أنها تؤثر في اختيار المناهج الدراسية وطرق التدريس بما يتناسب مع رؤية المجتمع (3) (محمد أبو غدة، الفلسفة التربوية مبادئ ونظريات، دار الفكر العربي، دمشق، ص14-15).

المبحث الثالث - المفهوم التربوي لدمج ذوي الإعاقة

ظهر هذا الاتجاه في التربية الخاصة للمعوقين نتيجة الانتقادات التي وجهت إلى الصفوف الخاصة الملحقة بالمدرسة العادية والاتجاهات الإيجابية نحو مشاركة الأفراد المعوقين للأفراد العاديين في الصف المدرسي. ويُعرف الدمج الاجتماعي بأنه تلك البرامج التي تعمل على وضع الطفل غير العادي في صف عادي مع طلبة عاديين لبعض الوقت وفي بعض المواد، بشرط أن يستفيد الطفل غير العادي من ذلك، بحيث تُهيأ الظروف المناسبة لنجاح فكرة الدمج للأطفال المعوقين مع الأطفال العاديين (غانم قاسم وآخرون، دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الطفولة المبكرة، بيروت، لبنان، 1998، ص41).

ففي عام 1977م أشار كوفمان إلى وضع الطفل المعوق في أقل الهيئات التربوية تقييداً، ويُقصد بذلك وضعه في المدرسة العادية. ويتضمن هذا الاتجاه الجديد لتعليم الأطفال المعوقين ثلاث مراحل رئيسية:

أ- مرحلة التجانس بين الطلبة العاديين والمعوقين.
ب- تخطيط البرامج التربوية وطرق التدريس لكل من الطلبة العاديين والمعوقين.
ج- مرحلة تحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف المنفذة للعملية التعليمية من إدارة المدرسة والمعلمين والمشرفين.

وهذه المرحلة تُعتبر مرحلة مهمة من مراحل تطوير برامج التربية الخاصة، فهي تعمل على إزالة الوصمة المرتبطة ببعض الفئات الخاصة، ويُقصد بذلك تخفيف الآثار السلبية الاجتماعية لدى بعض فئات

التربية الخاصة وذويهم المرتبطة بمصطلح الإعاقة، سواء كانت عقلية أو سمعية أو بصرية أو حركية، حيث يعمل الدمج على إحساس الطفل بأنه التحق بالمدرسة العادية ولا يلتحق بمراكز أو مؤسسة للإعاقة، مما يترك أثراً نفسياً يتمثل في موقف الفرد من نفسه بشكل إيجابي (1) (واصف محمد العايد، المعوقات التي تواجه معلمي معاهد التربية الخاصة وبرامج الدمج في المدارس العادية بمحافظة الطائف، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2012، ص 65).

فالدمج ينقسم إلى الدمج الجزئي والدمج الكلي:

- **الدمج الجزئي:** هو أن يُدمج الطفل أو التلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في فصل مستقل داخل المدرسة العادية، حيث يتلقى تعليم بعض الدروس مع التلاميذ العاديين في الفصول العادية، وبعد ذلك يرجع إلى فصله الخاص به ويتلقى فيه العديد من الدروس والتدريبات التي تناسبه (مركز أفلو الجامعي، محاضرات في مقياس الدمج المدرسي، ص 5).
- **الدمج الكلي:** مشاركة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصص والأنشطة داخل الفصول الدراسية العادية دون فصلهم عن أقرانهم (3) (المرجع السابق، ص 5-6).
- **الدمج المجتمعي:** مشاركة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة المجتمعية خارج المدرسة مثل الأنشطة الرياضية والثقافية (1) (أطفال الخليج، أنواع الدمج التربوي، موقع إلكتروني).
- **الدمج الاجتماعي:** وهو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم في الأنشطة الاجتماعية مثل الأنشطة الفنية (المرجع نفسه).

فالدمج التربوي ليس مجرد سياسة تعليمية، بل هو استثمار في الإنسان والمجتمع، إذ يضمن لكل طفل فرصة التعلم والتميز والتفاعل الاجتماعي في بيئة شاملة تدعم قدراته وتؤهله للمشاركة الفعالة في المدرسة والمجتمع.

الفصل الثاني: النشأة التاريخية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من 1951-2025

المبحث الأول: نظرة المجتمع الليبي لذوي الاحتياجات الخاصة

مما لا شك فيه أن التطور التاريخي للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في أي مجتمع من المجتمعات مر بعدة مراحل. فهناك مجتمعات نبذت هذه الفئة وحاولت التخلص منها، في حين وجدت مجتمعات أخرى ساعدت هؤلاء الأشخاص على حمايتهم عن طريق معاملتهم على قدم المساواة مع نظرائهم الأسوياء.

وعند دراستنا للتطور التاريخي للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المجتمعات الإنسانية وعبر العصور المتلاحقة، نلاحظ أن النظرة إلى المعاق بشكل عام كانت مختلفة من مجتمع إلى آخر ومن زمن لآخر، وذلك على الرغم من أن أي مجتمع إنساني عبر التاريخ لم يخلُ من وجود الإعاقة بأشكالها المتعددة والمتنوعة بين أفرادها (1) (حسن الخطيب، التطور التاريخي للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، الميادين نت 2016).

ففي المجتمعات الليبية، كانت النظرة إلى هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة نظرة يغلب عليها الشفقة، ولم يكن لهم مدارس خاصة في البداية، فالأسرة كانت لا تبدي الاهتمام بأطفالها الذين يعانون من الإعاقة بل كانت تخفي أبناءها المعاقين عن أعين الناس حفاظاً على السمعة، وخصوصاً في المناطق الريفية.

ومع مرور الوقت، بدأ الاهتمام بهذه الفئة سواء على نطاق الأسرة أو المجتمع، وبدأت بعض الجهود الفردية أو الجماعية في التبلور لتوفير بعض الخدمات التعليمية الخاصة بهم. ففي البداية كان التعليم يتم في الكتاتيب والزوايا، ولم يكن هناك مدارس نظامية متخصصة، وبالتالي حُرِم الأطفال ذوو الإعاقة من التعليم تقريباً (1) (علي المصراطي، قضايا التربية الخاصة في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر، ص45).

أما من ناحية النظرة المجتمعية، فكانت تنظر إلى الإعاقة بأنها عجز قد يحرم صاحبه من المشاركة في الأعمال الأساسية (الرعي، الزراعة والحرب). ومع مرور الوقت، بدأ بعض التقبل لهذه الفئات ولكن بشكل محدود، إلا أن النظرة لم تتغير حيث يُنظر إليهم أنهم ضعفاء وبحاجة إلى مساعدة. ومع صدور بعض القوانين الخاصة بهذه الفئة، بدأ المجتمع الليبي بتبني خطاب الحقوق أكثر من الشفقة، لكن الوصمة ظلت قوية في المناطق الريفية. في حين نجد المدن مثل طرابلس وبنغازي تنظر بشكل إيجابي لهذه الفئة وترى بأنهم أفراد قادرين على المساهمة في بناء المجتمع (2) (واصف العايد، المرجع السابق، 2020، مجلد 15).

المبحث الثاني: تطور تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا (1951-2025)

إن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا شهد تطوراً ملحوظاً منذ منتصف القرن العشرين، حيث انتقل من مرحلة العزل والتهميش إلى مرحلة الدمج والشمولية. ويمكن تتبع هذا التطور التاريخي من خلال المراحل التي مر بها برنامج التعليم لهذه الفئات الخاصة.

ففي الفترة (1951 - 1970م)، كان تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مقتصرًا على مؤسسات تعليمية خاصة، بعيداً عن المدارس العامة، ولم يكن هناك تشريعات تضمن حقوق هذه الفئة في التعليم. حيث ظهرت بعض المدارس الخاصة في بعض المدن مثل طرابلس وبنغازي، إلا أنها كانت محدودة. وقد عملت تلك المدارس على تقديم برامج تعليمية لذوي الإعاقة من خلال مجموعة من البرامج التعليمية وذلك لمحاولة التخفيف على هذه الفئة وتعزيز الثقة في أنفسهم ومنحهم الفرصة للاندماج مع باقي فئات المجتمع (1) (تقرير حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا. (a hewar war.org)) وعملية التعليم في هذه المرحلة كانت مقتصرة على اكتساب بعض المهارات الأساسية فقط مثل (القراءة - الكتابة - والحساب)، كذلك التركيز على الرعاية الصحية أكثر من التعليم الأكاديمي، إلى جانب غياب الكوادر التعليمية الخاصة بهذا المجال (2) (القانون رقم 3 لسنة 1981 بشأن المعاقين) (security legislation.ly).

في حين شهدت الفترة من (1970 - 1990) إصدار تشريعات تهدف إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام. على سبيل المثال، صدر قانون رقم (5) لسنة 1987م، والذي بدأ التركيز فيه على دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة بشكل جزئي، مع إمكانية الانتقال إلى التعليم العام بشكل كلي لاحقاً، وإدخال أنشطة علمية ومهنية لتأهيل الطلاب لسوق العمل (1) (قانون رقم 5 لسنة 1987، بشأن المعاقين).

أما الفترة من (1990-2025)، ومع التقدم التكنولوجي، بدأت ليبيا في تبني أدوات وتقنيات مساعدة لتسهيل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. على سبيل المثال، توظيف معلمين متخصصين في التربية الخاصة وتوفير أجهزة تعويضية مثل السماعات والكراسي المتحركة، بالإضافة إلى تعديل الكتب بما يتماشى مع هذه الفئات الخاصة. كما أنها عملت على إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية بشكل عام ومتكامل مع دعم متخصص واستخدام برامج التدخل المبكر للأطفال من سن 3-6 سنوات،

وإنشاء وحدات تعليمية في المعاهد والكليات لتدريب المعلمين على التربية الخاصة (2) (دراسة حول دور التكنولوجيا في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات الليبية. (stores.coa.ly)) إن مراحل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا تطورت من برامج معزولة ومحدودة إلى برامج شاملة ومتنوعة، مع التركيز على الدمج والشمولية والتكنولوجيا. ومع ذلك، هناك الحاجة لتطوير البرامج التعليمية وتدريب المعلمين وتوفير الموارد لضمان تعليم فعال وعادل لذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الثالث: التحديات الإدارية والفنية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة

المبحث الأول - واقع المدارس العامة في استقبال ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا

من التطورات المهمة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ما يسمى حركة الدمج، وهي استراتيجية تقوم على أساس تعليم هؤلاء الأطفال مع أقرانهم العاديين، في نفس الفصول داخل المدارس العادية، وهو أحد المفاهيم التربوية الحديثة.

فكما ذكرنا سابقاً، أنه منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت التوجهات في التربية الخاصة في ليبيا تتحول من اتجاه عزل ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الدمج مع الأطفال العاديين، وتسعى إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في نسيج المجتمع واندماجهم فيه كأعضاء فاعلين (1) (سهير محمد سلامة شاش، استراتيجيات التدخل المبكر والدمج، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2009م، ص197). إن عملية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين ليست عملية سهلة، بل هناك العديد من المتطلبات والتحديات لا بد من مواجهتها، وهي:

1- التخطيط لبرنامج الدمج: إن أول عملية لدمج هي التخطيط الجيد الذي يعتمد على تخطيط تربوي دائم ومستمر يتم تحديده بصورة فورية لكل طالب ذوي احتياجات. ولتحقيق ذلك، لا بد من عدة عوامل منها:

أ- توفير إدارة جيدة لضمان الاستمرار في متابعة نمو الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن التربية الاندماجية.

ب- إتاحة الموارد الكافية: ويُقصد بها الموارد المالية والتي تشكل دائماً إحدى العقبات التي تعترض عملية الاندماج.

ت- نسبة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الأطفال العاديين داخل الفصل الدراسي.

ث- مراعاة مستوى النمو وليس العمر الزمني. في الغالب يتم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين الأصغر منهم سناً، فذلك يحقق التجانس ويقلل الفروق بينهم.

ج- تحديد الحجم المناسب للفصل، فحجم الفصل يجب ألا يكون كبيراً. فالعناية بذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصل العادي تتطلب مجهودات خاصة من قبل المعلم؛ لذلك كلما كان حجم الفصل أصغر كلما كانت مهمة المعلم أيسر (1) (سمية منصور، رجاء عواد، تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سورية في ضوء خبرة بعض الدول (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول 2012، ص315).

2- التخطيط للخبرات التعليمية بعناية، وكذلك تنويع حصص وأنشطة الدعم خارج الفصول الدراسية العادية، ذلك أن تعلم الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة يتسم بالبطء، وينقسم إلى اتجاهين: اتجاه يهتم بتحسين المهارات الأساسية كالنطق والمهارات الحسية والحركية ومهارات العناية بالذات والمهارات الاجتماعية، أما الاتجاه الثاني فيهتم بتحسين المستوى التحصيلي المدرسي من القراءة والكتابة والحساب (المرجع نفسه، ص315).

المبحث الثاني: إعداد معلمي التربية الخاصة وتأهيلهم لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

من المهم تغيير اتجاهات كل من يتصل بالعملية التربوية من مدرسين ومدرسين وموجهين وعمال لفهم الغرض من الدمج، وكيف تحقق المدرسة أهدافها في تربية ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يستطيعون الإسهام في نجاح إدماجهم في التعليم وإعدادهم للاندماج في المجتمع. لا بد من الاهتمام بإعطاء تدريب كافٍ للمعلمين مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء معلم تربية عامة أو تربية خاصة، على أن يكون المعلم الأساسي في الفصل هو معلم الفصل وليس معلم التربية الخاصة أو المساعد الذي يقوم بدور تداعي، ولا يُعد مسؤولاً مباشراً عن المنهج. وعندما ينخرط المعلمون في عملية التدريس بالكامل، فإن المعلم العادي يتحمل مسؤولية تقديم محتوى المادة بينما يقوم المعلم المساعد بتقديم استراتيجيات تعليمية معينة. ويقوم بتطبيق ذلك باتباع إحدى الطريقتين:

1- يقوم معلم الفصل العادي بتدريس الفصل كله بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما يقوم معلم التربية الخاصة بتفسير المعلومات والمرور على التلاميذ لمساعدتهم بطريقة فردية أو الإجابة عن أسئلتهم.

2- يقوم معلم الفصل العادي بتدريس التلاميذ العاديين بينما يقوم معلم التربية الخاصة بتعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (1) (سهير محمد سلامة شاش، استراتيجيات التدخل المبكر والدمج، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2009، ص252).

بالإضافة إلى إعداد المعلمين وتدريبهم على تعليم هذه الفئة الخاصة، لا بد من تعديل المنهج الدراسي بحيث يلبي احتياجات جميع التلاميذ داخل الفصل الدراسي، فالمنهج لا يتمثل فقط في الكتب المقررة بل يشمل المعلم وغرفة الدراسة، وتنظيم المدرسة ومبانيها والأنشطة التربوية. كما يجب أن يتاح لذوي الاحتياجات الخاصة فرص التعلم وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والتربوية ومهارات الحياة اليومية إلى أقصى حد يؤهله إمكاناتهم وقدراتهم وبناء على التعليم والتوافق الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها (1) (أمل عبد الله شنيبور، الدمج الشامل ومفهوم التعليم للطلاب المعوقين في فصول الدمج، عالم الكتب الحديث، 2013م، ص53).

دور الكليات والجامعات في إعداد معلمي التربية الخاصة

مع توسع التعليم العام في ليبيا في عهد السبعينات، بدأت تظهر الحاجة لإعداد معلمين متخصصين لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أنشئت المعاهد العليا للمعلمين التي قدمت مقررات عامة في التربية الخاصة، لكنها لم تصل إلى التخصص الكامل، حيث تم إرسال بعض الطلبة الليبيين للتدريب والدراسة بالخارج مثل (مصر وبريطانيا) للعودة والعمل في مراكز الإعاقة (2) (محمد الرفيق، تطوير التعليم في ليبيا، بنغازي، قاريونس 1982، ص202-204).

وفي الفترة من (1980 - 2000)، تأسست الجامعات مثل جامعة طرابلس وبنغازي وسبها ومصراتة، وأنشئت أقسام علم النفس والتربية الخاصة ضمن كليات التربية وبدأ برنامج إعداد المعلم المتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة (3) (صالح خليفة، التربية، ص31-315).

في حين شهدت الفترة من 2000 إلى 2011 اهتماماً بهذه الفئة، حيث اعتمدت ليبيا سياسة إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام، وعملت الكليات على تحديث برامج إعداد المعلم لتشمل استراتيجيات الدمج والتعليم التعاوني وتكنولوجيا التعليم المساندة. كما فُتح في عام 2007 قسم التربية

الخاصة في جامعة المرقب ثم في جامعة درنة ليغطي الاحتياجات الإقليمية (1) (حسن زعبية، سياسات التعليم في ليبيا المعاصرة، طرابلس، مركز جهاد الليبيين 2002، ص178). وخلال الفترة من (2011- 2025)، بدأت التحولات الجديدة وتوسعت المناهج لتشمل البحوث التطبيقية في مجال الإعاقة وكذلك مقررات برايل ولغة الإشارة واستخدام التكنولوجيا، وتتنوع البرامج وأصبح لها عدة أدوار من إعداد معلمين متخصصين والمساهمة في التوعية المجتمعية والتدريب المستمر للكوادر. وبدأت الجامعات تعمل على تطوير برامج الدراسات العليا في التربية الخاصة (2) (محمد سليمان، الاعتماد الأكاديمي والمهني لمعلم التربية الخاصة، مجلة البحوث التربوية العدد 28، 2015، ص114). فالكليات الليبية لعبت دوراً محورياً في إعداد معلم التربية الخاصة، لكن لا تزال بحاجة إلى دعم في البحث العلمي لبناء القدرات.

الخاتمة

يتبين من خلال تأصيل وتطور تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا أن المسيرة التعليمية مرت بمراحل مختلفة؛ انتقلت من الرعاية الخيرية إلى تأسيس المعاهد والمراكز المتخصصة، ثم إلى الأقسام الجامعية وبرامج الدمج المحدودة، مع استمرار التحديات التي تقاومت بعد عام 2011. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إعداد المعلمين وفق أسس التربية الخاصة، إلا أن التطبيق العملي لهذه التشريعات والبرامج لا يزال متفاوتاً بين المناطق والمؤسسات. ومن هنا، تؤكد الرؤية المستقبلية على ضرورة تفعيل سياسات الدمج الشامل، وتطوير المناهج بما يتواءم مع الفروق الفردية، ودعم البحث العلمي التطبيقي في هذا المجال. كما يجب العمل على تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً واجتماعياً لضمان بناء مجتمع متكامل وأكثر شمولية وعدالة في التعليم والعمل والحياة الكريمة.

التوصيات

1. تطوير التخصصات الأكاديمية: العمل على فتح تخصصات أكاديمية ومهنية تتناسب مع قدرات وميول الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل التعليم العالي.
2. تأهيل الكادر التعليمي: توفير الكادر التعليمي والفني المتخصص القادر على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، والحرص على استقطاب ذوي الخبرات العالمية والكفاءة العلمية.
3. تطوير استراتيجيات الجودة: إجراء دراسات حول كيفية تطوير استراتيجيات محددة الجودة للتعليم الجامعي، مع تحديد أهداف واضحة طويلة المدى.
4. تدريب المعلمين على الدمج: إعداد معلمي التربية الخاصة وتدريبهم المستمر على تطبيق برامج الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية.
5. توفير الخدمات المساندة: توفير الخدمات المساندة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس العادية بواسطة متخصصين متنقلين يقومون بزيارة المدارس وفق جدول منظم لتقديم الاستشارات وتقييم الخدمات التربوية الخاصة.

المراجع والمصادر

الكتب

1. أبو غدة، م. (د.ت). الفلسفة التربوية: مبادئ ونظريات. دار الفكر.
2. أنيس، إ.، وآخرون. (د.ت). المعجم الوسيط (ط. 2، ج. 2). دار المعارف.
3. إبراهيم، م. ع. (د.ت). مناهج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. مكتبة الأنجلو المصرية.
4. الجوهري، أ. ب. إ. ب. ح. (1984). صحاح تاج اللغة وصحاح العربية (أ. ع. عطار، المحرر، ط. 4، ج. 6). دار العلم للملايين.
5. الخطيب، ج. (2003). مقدمة في التربية الخاصة. دار الفكر.
6. الدخلاوي، ع. أ. (2000). أصول التربية الإسلامية. دار الفكر.
7. الرفيق، م. (1982). تطور التعليم في ليبيا. جامعة قاريونس.
8. الزعبية، ح. (2008). سياسات التعليم في ليبيا المعاصرة. مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية.
9. شاش، س. م. س. (2009). استراتيجيات التدخل المبكر والدمج. مكتبة زهراء الشرق.
10. شتيور، أ. ع. (2017). الدمج الشامل ومفهوم التعليم للطلاب المعوقين في فصول الدمج. عالم الكتب الحديث.
11. غباري، م. س. (2003). رعاية الفئات الخاصة. المكتب الجامعي.
12. غانم، ق.، وآخرون. (1998). دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الطفولة المبكرة. دار النهضة العربية.
13. فارس، أ. أ. أ. ب. ح. أ. ا. (د.ت). معجم مقاييس اللغة (ع. س. م. هارون، المحرر، ج. 1). دار الفكر.
14. خليفة، ص. (1999). التربية الخاصة في الوطن العربي. دار المسيرة.
15. ملح، س. (2011). التربية الخاصة. دار المسيرة.
16. المصراطي، ع. (د.ت). قضايا التربية الخاصة في الوطن العربي. دار الفكر.
17. منصور، م. ج. (2015). مدخل لعلم التربية. دار المسيرة.
18. مختار، أ. ح. (2000). معجم اللغة العربية المعاصر (ط. 1، ج. 1). عالم الكتب.

المقالات والدوريات

1. سليمان، م. (2015). الاعتماد الأكاديمي والمهني لمعلم التربية الخاصة. مجلة البحوث التربوية، (28).
2. منصور، س.، وعواد، ر. (2012). تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سورية في ضوء خبرة بعض الدول (دراسة مقارنة). مجلة جامعة دمشق، 28(1).

3. العايد، و. م. (2012). المعوقات التي تواجه معلمي معاهد التربية الخاصة وبرامج الدمج في المدارس العادية بمحافظة الطائف [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الأزهر.

التشريعات والمواقع الإلكترونية

1. أطفال الخليج. (د.ت). أنواع الدمج التربوي (موقع إلكتروني).
2. الخطيب، ح. (2016). التطور التاريخي للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة. [مقال إلكتروني]. الميادين نت.
3. القانون رقم (3) لسنة 1981 بشأن المعاقين. Security legislation.ly. (1981).
4. القانون رقم (5) لسنة 1987 بشأن المعاقين. (1987).
5. تقرير حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في ليبيا. (د.ت). a hewar war.org.